

تقديم الكتاب بقلم الدكتور عبد الوهاب عزام

١

كتاب « المعرّب من الكلام الأعجمي » لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي المتوفى سنة ٣٣٩^(١) هـ أجمع ماعرفنا من الكتب التي ضبطت الألفاظ المعرّبة . جمع فيه مؤلفه ماعرب من الألفاظ الأعجمية إلى عصره ، وحرص على أن يبين اللغات التي أخذت منها الألفاظ ، وأصول الألفاظ في هذه اللغات ماوسعه علمه ، كما اجتهد أن يسند الأقوال إلى أصحابها من أئمة اللغة . ولم يأل جهدا في الاستشهاد بالآيات والأحاديث والشعر . ورتّب ما جمع على حروف المعجم ، تيسيرا للمستفيد . وصدر كتابه بفصل بين فيه الحروف التي تعرف بها الكلمات التي ليست من العربية ، عنوانه : « باب ما يعرف من المعرّب بائتلاف الحروف » .

٢

ويؤخذ على المؤلف وكثير ممن تكلموا في الألفاظ المعرّبة أمور :
الأول : المسارعة إلى دعوى العجمة في ألفاظ لا يستبين الدليل على عجمتها . وكأنهم حسبوا أن وقوع لفظ في العربية وغيرها ، أو مقارنة لفظ عربي للفظ أعجمي في بنيته ومعناه ، يكفي في الدلالة على أن العربية نقلت عن غيرها هذا اللفظ الموافق ، أو ذاك اللفظ المشابه . وهذه سبيل يكثر فيها الغلط ، ويلتبس على غير المتثبت فيها الصواب والخطأ .

ومن أسباب الغلط في هذا :

١ - أن التشابه بين لفظين في لغتين ربما يكون اتفاقا ، دون أن تأخذ إحداهما عن الأخرى .

(١) هكذا أرخه كثير من المؤلفين ، والصواب سنة ٤٠ هـ كما سيأتي تحقيقه في ترجمته .

٢ — وأن اللغات السامية وجاراتها تبادلت ألفاظا في عصور متطاولة قبل الإسلام، فدخل في الفارسية — مثلا — ألفاظ سامية، فربّ لفظ فارسيّ يظن أصلا للفظ عربيّ، وهو في الحقيقة لفظ ساميّ تسرب إلى الفارسية في العصور القديمة . وقد بعد الباحثين عن الصواب ظنهم أن العربية لم تهب اللغات الأخرى من ألفاظها إلا في العصور الإسلامية .

٣ — وأن علماء اللغة لم يعرفوا القرابة بين العربية وأخواتها الساميات، فعُدوا كل لفظ عربي معروف في السريانية — مثلا — دخيلاً في العربية، ولم يعدوا اللفظين من أصل ساميّ واحد .

إن دعوى التعريب لا تصح إلا بأدلة واضحة، من الاشتقاق أو التاريخ، أو خروج الكلمة عن الخصائص التي تمتاز بها الكلمات العربية، كاجتماع القاف والجيم، أو الطاء والنون، في كلمة، أو خلو كلمة نحاسية من أحد حروف الذلاقة، الخ .

ومن الكلمات التي ادعت عليها عجمة الأصل بغير دليل بين، ” الحرباء “ قيل إنها معربة عن ” خربا “ بالفارسية، وهي كلمة مركبة من ” خور “ بمعنى الشمس، و ” بان “ بمعنى الحافظ . ولو كانت الحرباء تعرف في بلاد العجم ولا تعرف في بلاد العرب لكان لهذا التفسير وجه . وكذلك ” الحير “ و ” الخباء “ و ” الذماء “ و ” البارح “ من الرياح، كما ترى في مواضعها من هذا الكتاب .

والثاني مما يؤخذ على الكتاب : ادعاء العجمة أحيانا دون بيان الأصل . ويظهر أن المؤلف يغفل الأصل أحيانا لوضوحه عنده، مثل كلمة ” جرداب “ معربة ” كرداب “ وهو وسط البحر، أو الدوامة في الماء، وكلمة ” جاموس “ وهي تعريب ” كاوميش “ .

والثالث : المسارعة إلى التماس كثير من أصول الكلمات الأعجمية في الفارسية . وكانت الفارسية أقرب إلى علماء اللغة من غيرها ، فكانت دعوى الفارسية فيما يظنونه أعجميا أقرب إلى ظنونهم . كما تخص كلمة "عجمي" بالفارسي أحيانا ، وهي في الأصل لكل من ليس عربيا .

ومن أمثلة هذا : كلمة "الأبيل" قال المؤلف (ص ٨٨) : « والأبيل الراهب فارسي معرب » . والكلمة ليست فارسية ، بل سريانية ، ومعناها في الأصل الحزين ، وتقال للراهب .

ومثل هذا قوله في "الدينار" « فارسي معرب » (ص ١٧٧) وهو رومي الأصل . ونشأ من التسرع في دعوى الفارسية الإغراب في ردّ الكلمات التي يدعى أنها فارسية إلى أصول في لغة الفرس . كما قيل في "تجفاف" — وهو ما يوضع على الخيل لوقايتها في الحرب — أنه معرب عن "تن پناه" بالفارسية ومعناه حافظ البدن (ص ١٣٩) . وأين اللفظ من اللفظ ؟ ! ويشبه هذا في غرابة التأويل دعوى أن "الديباج" معرب "ديو باف" أي نسج الجن (ص ١٨٨) ! وأن "الطنبور" معرب "دُنب بره" أي ذيل الحمار (٢٧٣) ! .

والرابع مما يؤخذ على المؤلف : ذكر أسماء البلاد في المعربات ، حيث لا يتوهم أحد أنها عربية ، مثل "أرمينية" و "أذربيجان" فقد شغل نفسه بذكر هذه الأسماء بغير جدوى .

٥ — وكذلك يؤخذ على ترتيب الكتاب أن المؤلف رتب بالحرف الأول فقط وأهمل سائر حروف الكلمات ، فحصر على الباحث أن يعرف موضع الكلمة في بابها ، فإذا أراد أن ينظر "تجفاف" — مثلا — كان عليه أن يرى باب التاء كله . ويجد القارئ في الكتاب كلمات على هذا النسق : "جواهر" ، "جوز" ، "جلوز" ، "جربان" ، "جمل" ، "جرهم" . يجمعها الحرف الأول ، ثم لا يرتبها حرف آخر .

تصحيح الكتاب والتعليق عليه

تولى إخراج هذا الكتاب القيم وتصحيحه والتعليق عليه الأستاذ المحقق الثبت الشيخ أحمد محمد شاكر، وهو غني عن التعريف، بما عُرف من آثاره في التأليف ونشر الكتب القيمة النافعة. وبنو شاكر حفظهم الله علماء أذكاء بجاؤون أثبات، يهودون على العربية والإسلام بأبحاثهم بين الحين والحين. وقدماً عُرف في صدر الدولة العباسية « بنو شاكر » من رجال العلم وحامته.

وكل صفحة في الكتاب ناطقة بما حمل الأستاذ نفسه من دأب على البحث، وعناء في المراجعة، شاهدة بأن دقته في الضبط والمراجعة يسرت الكتاب لقارئه، وهيأت له فوائد عظيمة، وقزبت له مطالب بعيدة. ويمكن إجمال ما فعل الأستاذ في التعليق على الكتاب في الأمور الآتية :

- ١ - مراجعة الكلمات المعربة في مظانها من المعاجم القديمة والحديثة، وضبطها، وزيادة فوائد لم يأت بها المؤلف.
- ٢ - وتأيد رأى المؤلف أو معارضته بآراء أصحاب المعاجم ومن ألفوا في المعربات.
- ٣ - وتدارك ما فات المؤلف أحياناً من تفسير الكلمات المعربة وتبيين أصولها.
- ٤ - وإسناد نقول المؤلف إلى أصحابها من أئمة اللغة، وتبيين مواضعها من كتبهم. فإذا قال المؤلف « قيل » بين الناشر صاحب القول، وإذا نقل عن ابن دريد - مثلاً - قال الناشر هو في صفحة كذا من الجمهرة، ثم يصحح نقل المؤلف إن كان قد وقع فيه غلط.
- ٥ - وتبيين مواضع الأحاديث التي استشهد بها المؤلف، وتفسير الشواهد الشعرية، ونسبها إلى أصحابها، وتبيين مواضعها من الكتب.

٦ — ومناقشة المؤلف في دعوى العُجْمَة حين يخذلها الدليل، ونقل ما يخالف قوله من أقوال العلماء .

وهذه أمور شاقة مضنية، يعرف خطرها ومشقتها من عانى مثل هذا العمل .
وتفصيل هذا الاجمال وتصديق هذه الدعوى يجدهما القارئ في صفحات الكتاب
فلست في حاجة إلى التفصيل هنا والتدليل .

٤

ولو رجع الأستاذ الناشر في بعض المسائل إلى من يعرف اللغة الفارسية واللغات السامية لاستطاع أن يُكوّن حكماً في الترجيح بين الآراء، ولقطع الرأى في مسائل كثيرة، ولكن التفسير والتعليق في بعض الكلمات أقرب إلى الإصابة والإحكام .
فقد وقع في المتن ” وبُستان في صدرى على كبير “ والصواب ” بستان “
بكسر الباء وهى أمر من الأخذ^(١) (ص ٥٧) . ووقع في التعليق على كلمة ” جاموس “
أنها تعريب ” كاو ميش “ ومعنى ” كاو “ بقرة و ” ميش “ مختلط . والصواب
أن ” ميش “ معناها نعجة ، وأن الفرس توهموها في الجاموس شبه البقر والنعاج ،
فوضعوا له اسماً مركباً من اسميهما (ص ١٥٢) . ومن ذلك أنه وقع في متن
الكتاب أن ” تجفاف “ معرب ” تن ياه “ فنقل الأستاذ عن شفاء الغليل أنه
معرب ” تن ينه “ وقال « والظاهر أنه خطأ » وما في الشفاء أقرب
إلى الصواب . ومن ذلك أنه علّق على كلمة ” الران “ فيما نقله المؤلف عن ابن دريد
بقوله « لا أدري ما يريد ابن دريد فإن الران والرّين الصّدأ » الى أن قال « وأظن
ابن دريد خلط في هذه المسألة » . والصواب أن ” الران “ في كلام ابن دريد كلمة
فارسية معناها الفخذ .

(١) حقيقة أنها ضبطت في ص ٥٧ س ٢ ، ٤ بضم الباء ، ولكنه سهو في التصحيح ، استدركناه
في ص ٢٦٤ س ١٧٦٧ فبيننا أنه بكسر الباء وأن الضبط بالخيم خطأ .
أحمد محمد شيأكي

فمثل هذه الهنات القليلة في هذا العمل العظيم تعويذة من عين الكمال
كما يقال .

وبعد : فإن نشر كتاب المعرب للجواليقي فائدة عظيمة لعلم العربية ، وأمنية
من أمانى علمائها ، وكان فرضا على علماء العربية نشر هذا الكتاب . وقد قام عنهم
بهذا الفرض الأستاذ أحمد محمد شاكر ، وزاد بتصحيحه وتعليقه فوائده تشهد بسعة
الاطلاع والدأب على البحث ، وتدل على فكر دّراك وعلم واسع .

والله يحزيه عن العربية وأهلها خير الجزاء م

رمضان سنة ١٣٦٠

عبد الوهاب عزّام

مقدمة المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حق حمده ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً .

رأيت كتاب "المعرب" ، للجوالقي أول ما رأيته ، النسخة المطبوعة في ليزر سنة ١٨٦٧ ، فأعجبت به ، ورأيت كتاباً نافعا مفيداً ، على ما فيه من هباتٍ لا تعييه . ورأيت النسخة المطبوعة غير محققة تحقيقاً جيداً ، ورأيتها مأخوذة عن نسخة واحدة ناقصة ، فبدأ لي أن أنشره في مصر مصححاً محققاً . فأشار علي الأستاذ الكبير العلامة ، الدكتور منصور بك فهمي ، المدير العام لدار الكتب المصرية ، أن أعزم على تحقيق أمنيقي ، وأن تقوم الدار بطبعه ، وإشارته أمر ، ورأيه خير ، فأطعت وعزمت . ثم عرض الأمر على المجلس الأعلى لدار الكتب ، فأقره . وحملت عبء هذا العمل العظيم ، فأقدمت مستعيناً بالله متوكلاً عليه . ثم وجدت بالدار من الكتاب ثلاث نسخ أخر مخطوطات ، سأصفها فيما بعد ، كانت أصولاً نافعة في تحقيقه ، لاختلاف مصادر كتابها ، فخرج الكتاب من بينها بيتاً صحيحاً متقناً . والحمد لله وحده .

سرت في تصحيح الكتاب على طريقتنا المشلى ، طريقة علمائنا المتقدمين ، من المحافظة على الأصول ، والترجيح بينها إذا اختلفت ، أو التوقف إذا لم نجد دليلاً يرجح ، أو كانت النسخة متفقة على الخطأ ، إلا أن يكون الصواب ظاهراً لا صرياً فيه ، فثبتته ونشير إلى ما في الأصول ، حرصاً على الأمانة في النقل ، فرب كلمة يحزم مصصح الكتاب بتغليطها تكون صواباً في نفسها ، ولها وجه خفي عليه ، يعرفه غيره ، واجتهدت في الرجوع بالنصوص إلى مصادرها الأولى التي أخذ المؤلف ،

إن عرّفناها ، وإلا قابلتها على أكثر ما بين يديّ من المصادر ، حرصا على الثبوت ، وإثلاجا للمصادر ، وتحقيقا لليقين أو الراجح في العلم .

وهذه هي الطريقة التي عُني بها المتقنون من علماء الإسلام في عصور ازدهار العلم ، وخاصة علماء الحديث ، وهم الذين رسموا قواعد النقل ، وأصول التحقيق والتصحيح . وهي الطريقة التي أخطأها المتأخرون من علمائنا ، إلا أفراداً نوابغ ، والتي أخطأها أكثر القائلين على تصحيح الكتب في مطابع مصر وغيرها من بلاد الإسلام . وهي الطريقة التي عُني بالسير عليها أكثر المستشرقين من علماء أوروبا ، فيما نشروا من مفاتيح العربية وآثار الإسلام ، على قدر ما لديهم من معرفة بالعربية ، وعلم بعلومنا . وظن كثير من الناس أنها طريقة ابتكروها ، وخطة أنفردوا بها ^(١) .

ثم أسهبْتُ قليلا في شرح الكتاب ، وناقشتُ المؤلف في كثير مما نقل أو رأى ، وخالفته في ألفاظ ادّعى أنها معرّبة وهي عربية الأصل ، وخاصة في الكلمات التي جاء بها القرآن الكريم . فقد حكى المؤلف القولين المعروفين عند العلماء في هذه الألفاظ التي يدّعون أنها معرّبة (ص ٥٢ - ٥٣) ونقل كلمة أبي عبيدة معمر بن المنفي « من زعم أن في القرآن لسانا سوى العربية فقد أعظم على الله القول » . ثم نقل عن ابن عباس ومجاهد وعكرمة في أحرف كثيرة - يعني من كلم القرآن - أنها من غير لسان العرب ، ثم قال الجواليقي : « فقولاء أعلم بالتأويل من أبي عبيدة ، ولكنهم ذهبوا إلى مذهب ، وذهب هذا إلى غيره . وكلاهما مصيب إن شاء الله ، وذلك : أن هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل ، فقال أولئك على الأصل ، ثم لفظت به العربُ بالسنتها ، فعزّبتَه ، فصار عربيا بتعريبها إياه ، فهي عربية في هذه الحال ، أعجمية الأصل . فهذا القول ، يصدق الفريقين جميعا » .

(١) فيجاءت القول في تصحيح الكتب ، وأثر المتقلد من فيه ، في مقدّمة شرحي على الترمذي ص ١٦ - ٣٠

وهذا الخلاف معروف قديماً عند علماء الأصول وغيرهم . قال أبو منصور الأزهري اللغوي (صاحب كتاب "تهذيب اللغة" المتوفى سنة ٣٧٠) : « إن الأسم قد يكون أعجمياً فتعربه العرب فيصير عربياً » نقله الفخر الرازي في تفسيره (٦ : ٦٥٨) وابن منظور في اللسان (٥ : ١٦٣) . والقول الذي اختاره الجواليقي ، تقليداً لأبي عبيد والأزهري وغيرهما ، وجعله مصدقاً للفريقين جميعاً — : اختاره كثير من علماء الأصول ، ومن علماء اللغة ، ممن قبله ومن بعده . وانظر مثلاً المستصفي لحجة الإسلام الغزالي (١ : ١٠٥ - ١٠٦) وشرح مسلم الثبوت (١ : ٢١٢ - ٢١٣) والصاحبي (ص ٢٨ - ٣٠) والمزهر (١ : ١٢٩ - ١٣١) . وهو قول ينهو عنه التحقيق ، وإنما ذهب إليه من ذهب ، إعظاماً لما روى عن بعض الأقدمين في ألفاظ قرآنية أنها معربة ، وعجزاً عن تحقيق صحة الرواية عنهم ، وعن تحقيق صحة هذه الحروف في كلام العرب ، ثم تقليداً لأولئك القائلين ، وجمعاً بين القولين زعموا !!

والقائلون بأن « ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب » كالشافعي الإمام ، وأبي عبيدة والفاضل أبي بكر الباقلاني ، وأكثر أهل العلم من المتقدمين ، لم يكن ليخفى عليهم أن الكلمة إذا أخذها العرب من غيرهم ، وصاغوها على أوزان حروفهم ، ودارت في أشداقهم ، وصرنت عليها ألسنتهم ، أنها صارت من لغتهم ، بالنقل والاقتباس . ولكنهم ذهبوا إلى معنى أعلى ، وفقه في اللغة والقرآن أسمى . ذهبوا إلى أن هذا الكتاب المعجز العربي المبين ، كما جاء هدى للناس ، وداعياً إلى الله مرشداً ، وذكراً للعرب وشرقاً ، جاء حافظاً لغتهم ، موحداً لما اختلف من لهجاتهم ، جامعاً ما تفرقت به ألسنة القبائل ، على أفصح اللهجات ، وأبين الألسنة ، وأتقن الألفاظ ، وقد فعل . فهم يرون أن هذا القرآن ، وقد امتن الله فيه على العرب بأنه عربي ، في آيات مبتكرة متواترة ، وهذا المقيّد من لغة العرب من مقاصده ، لا يقل

أن تكون كلمة من كلماته — حاشا الأعلام — دخیلة على لغة العرب . ثم من يقول هذا ؟ يقوله أعلم العلماء بالعربية ، وأفصح الناس قیلاً بعد العصر الأول ، الإمام الشافعي^(١) ، اسمع قوله في كتاب ” الرسالة ” .

” فالواجبُ على العالمين أن لا يقولوا إلا من حيث علموا . وقد تكلم في العلم مَنْ لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساك أولى به ، وأقرب من السلامة له ، إن شاء الله . فقال منهم قائلٌ : إن في القرآن عربياً وأعجمياً . والقرآن يدلُّ على أن ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب . ووجد قائلٌ هذا القول من قبل ذلك منه ، تقليدًا له ، وتركًا للمسئلة له عن حجته ، ومسئلة غيره ممن خالفه . وبالتقليد أغفل مَنْ أغفل منهم ، والله يغفر لنا ولهم . ولعلَّ من قال إن في القرآن غير لسان العرب ، وقيل ذلك منه : ذهب إلى أن من القرآن خاصًا يجهلُ بعضه بعضُ العرب . ولسانُ العرب أوسع الألسنة مذهبًا ، وأكثرها ألفاظًا . ولا نعلمه يُحيط بجميع علمه إنسان غيرُنبيٍّ . ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها ، حتى لا يكون موجودًا فيها من يعرفه . والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه ، لا تعلم رجالًا جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء . فإذا جمع علمُ عامة أهل العلم أتى على السنن ، وإذا فُرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها ، ثم كان ما ذهب عليه منها موجودًا عند غيره . وهم في العلم طبقاتٌ : منهم الجامع لأكثره ، وإن ذهب عليه بعضه ، ومنهم الجامع لأقلِّ مما جمع غيره . وليس قليل ما ذهب

(١) كتاب الرسالة للشافعي بشرحنا وتحقيقنا (ص ١٤ — ٤٥) .

من السنن على مَنْ جَمَعَ أَكْثَرَهَا - : دليلاً على أن يُطْلَب علمه
عند غير طبقته من أهل العلم ، بل يُطْلَب عند نظرائه ما ذهب
عليه ، حتى يُؤْتَى على جميع سُنَن رسول الله ، بأبي هو وأمي ،
فيمتدُّ جملةُ العلماء بجمعها . وهم درجاتٌ فيما وَعَوْا منها . وهكذا
لسانُ العرب عند خاصتها وعامتها : لا يذهب منه شيء عليها ،
ولا يُطْلَب عند غيرها ، ولا يعلمه إلا مَنْ قَبْلَهُ عنها ولا يَتَرَكُهَا
فيه إلا مَنْ اتَّبَعَهَا في تعلمه منها . وَمَنْ قَبْلَهُ منها فهو من أهل
لسانها . وإنما صار غيرهم من غير أهلها بتركه ، فإذا صار إليه صار
مِنْ أَهْلِهِ . وعلمُ أَكْثَرِ اللسان في أَكْثَرِ العرب أعمُّ من عِلْمِ أَكْثَرِ
السنن في العلماء . فإن قال قائلٌ : فقد نجدُ من العجم مَنْ ينطقُ
بالشيء من لسان العرب ؟ فذلك يَحْتَمِلُ ما وصفتُ مِنْ تعلمه
منهم ، فإن لم يكن ممن تعلمه منهم فلا يوجدُ ينطقُ إلا بالقليل منه .
وَمَنْ نطق بقليل منه فهو تبعٌ للعرب فيه . ولا نُنْكِرُ إِذْ كَانَ اللَّفْظُ
قِيلَ تعلماً أو يُنطَق به موضوعاً أن يوافق لسانَ العجم أو بعضها
قليلاً من لسان العرب ، كما يتفق القليل من ألسنة العجم ، المتباينة
في أَكْثَرِ كلامها ، مع تنائي ديارها ، واختلاف لسانها ، وبُعْدِ
الأواصر بينها وبين من وافقت بعض لسانه منها .

والعرب أمة من أقدم الأمم ، ولغتها من أقدم اللغات وجوداً ، كانت قبل
إبراهيم وإسماعيل ، وقبل الكلدانية والعبرية والسريانية وغيرها ، بلَّة الفارسية .
وقد ذهب منها الشيء الكثير بذهاب مدينتهم الأولى قبل التاريخ . فلمل الألفاظ
القرآنية ، التي يُظن أن أصلها ليس من لسان العرب ، ولا يعرف مصدر اشتقاقها ،
لعلها من بعض ما فُقد أصله وبقي الحرف وحده . ثم تزيد بعض العلماء المتأخرين

وتكاثروا ، في أدعاء العجمة لألفاظ من حروف القرآن ، وكلما رأى أحد كلمة فيها شبهة رأى في عجمتها ، طاروا بها ، وجمعوها إلى ما عندهم ، حتى ألف بعضهم في ذلك كتباً^(١) !

وبعد : فإن كتاب ”المعرّب“ للحواليقي كتاب جيد ، فيه علم كثير ، وفيه خطأ نادر . وصفه تلميذه أبو البركات الأنباري^(٢) بأنه « لم يميل في جنسه أكبر منه » ولكنه لم يستوعب كل ما دخل في العربية من غيرها ، والاستيعاب يعجز عنه الأفراد ، وقد تقاربه الجماعات . والرجل اجتهد وسعه ، جزاه الله أحسن الجزاء . وقد ذيل عليه أحد علماء القرن التاسع . ففي طرة النسخة ح من نسخ الكتاب تحت العنوان ، ترجمة المؤلف بخط كاتب النسخة ، ثم قال الكاتب ما نصه : « لخصته — يعني ما ذكر من الترجمة — من مقدمة ”التذليل“ للفاضل عبد الله ابن محمد بن أحمد العذري الشهير بالبشبيشي من خطه . ولكن الحواليقي ، مع جودة كتابه هذا ، لم يستقص تتبع الألفاظ من أماكنها ، ولم يُدَبِّب نفسه في استخراجها من معانيها ومكانها ، فنَدَّ عنه من هذا الباب شيء كثير ، وشذ عنه من موضوع الكتاب أمر خطير . فمن الله سبحانه وتعالى بالفاضل المتبحر ، والتحرير المدبر ، جمال الدين عبد الله بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن موسى العذري المولوى ، الشهير بالبشبيشي ، فذيل عليه ما فاتته ، بقدر الأصل صراها ، مع التحرير والتنبيه على ما فاتته ، وعلى ما وقع فيه من الأوهام ، له أو لغيره ، ونسبة الشواهد الغير المنسوبة ، وتبيين تحريفها ، والخلاف في كونها عربية أو مولده ، مع التحلية بنكت مستطرفة ، وحكايات مستطرفة ، جاعلا علامة ذلك ع إشارة إلى أول حرف من علمه . وكان

(١) انظر مفتاح السعادة لطاشكبرى (٢ : ٢٦٩ — ٢٧١) .

(٢) نزعة الألبا في طبقات الأدبا (ص ٤٧٤) .

(٣) يقال دأب في عمله وأدأب غيره . والكلمة في النسخة بهذا الهمز والضبط ”دأب“ وهو خطأ في رسم الهمزة على الألف .

ابتدأؤه فيه في ربيع الأول عام^(١) وَاَتَمَّاهُ فِي ربيع الأول سنة^(١) شكر الله
سعيه ، وسماه بعد بسط العذر ، بـ "التذيل والتكميل لما استعمل من اللفظ
الدخيل" فكم ترك الأول للآخر . انتهى .

وهذا الكتاب الذى أشار إليه الناسخ ، لم يذكره صاحب كشف الظنون ،
ولم يوجد فى الطبعة الأولى من فهرس دار الكتب ، ووجد فى الطبعة الثانية ،
فى فهرس علم اللغة ، برقم ٢٣١ وعُرف فيها بما نصه : « تأليف أبى الفضل عبد الله
ابن محمد بن أحمد العذرى المعروف بالبشيشى ، كما هو مكتوب على ظاهر النسخة
بخط جديد ، مخطوط وبه خروم فى الأول والأثناء والآخر » .

وقد بحثت عن ترجمة هذا المؤلف للتذيل ، بحثا طويلا ، لأن الناسخ بيّض
لتاريخ التأليف كما ترى ، فلم أعرف فى أى عصر كان ، ومطبوعاتنا ليس لأكثرها
فهارس منظمة ، حتى وجدت له ترجمتين ، فى الضوء اللامع (ح ٥ ص ٧) وشذرات
الذهب (ج ٧ ص ١٤٦) . وهذه ترجمته مجموعة منهما :

جمال الدين عبد الله بن أحمد بن عبد العزيز بن موسى بن أبى بكر العذرى
البشيشى ثم القاهرى الشافعى ، ولد فى ١٠ شعبان سنة ٧٦٢ ، وأخذ الفقه عن
سراج الدين بن الملقن ، والعربية عن شمس الدين الغمارى ، وأخص به ولازمه ،
وبرع فى الفقه والعربية واللغة ، وكذا الوراقة وتكسب بها ، وكتب الخط الجيد ،
ونسخ به كثيرا ، وناب فى الحسبة عن النقى المقرئ . وصنف كتابا جليلا
فى الألفاظ العربىة ، وكتابا استوعب فيه أخبار قضاة مصر وكتابا فى شواهد
العربية ، بسط فيه الكلام . قال الحافظ بن حجر فيما نقل السخاوى : « سمعت
من فوائده كثيرا ، وكان ربما جازف فى نقله » . ومات بالاسكندرية
فى ٤ ذى القعدة سنة ٨٢٠ .

(١) هكذا هو ، بياض فى الأصل ، فى الموضعين .

والخلاف في نسب العذري هذا، بين ما كتب على طرة « عبد الله بن محمد ابن أحمد بن أبي بكر بن موسى » وبين ما في الضوء والشذرات « عبد الله بن أحمد ابن عبد العزيز بن موسى بن أبي بكر » لم أجد مرجحاً فيه لأحد القولين على الآخر، وإن كنت أميل إلى ترجيح ما كتب على النسخة، لأن ناسخها نقل عن خط المترجم نفسه . ثم إن نسبته « البشبيشي » نص السخاوي في الضوء على أنه منسوب إلى « بشبيش قرية من أعمال المحلة بالغربية » . ولكن ابن العماد في الشذرات نسبة « البشبي » وقال : « بفتح الموحدة وكسر الشين المعجمة وتحتيه وفوقه ، نسبة إلى «بشيت» قرية بأرض فلسطين » ، وهذا خلاف جوهرى غريب ، وأنا أرجح النسبة الأولى ، لأن الحافظ السخاوي أعرف بالمصريين ، ولأن ناسخ نسخه ح نقل من خطه ، وكتبه مرتين « البشبيشي » بحروف واضحة منقوطة لا تحتل التصحيف ، ولأن هذه النسبة مكتوبة أيضاً على كتابه بدار الكتب ، كما نقلنا عن الفهرس .

كلمة في تعريب الأعلام

القول في التعريب وقواعده ، لا يتسع له هذا المجال الضيق ، وإن كانت مناسبتة قوية ، وهو فوق هذا مما أضطلع به المجمع اللغوي بمصر ، وفيه أساطين اللغة وكبار أئمتها بمصر والشرق العربي الإسلامي .

وقد أقر المجمع قرارات كثيرة في التعريب ، منها قرارات في كتابة الأعلام الأعجمية بحروف عربية . ونُشرت قرارات الأعلام في مجلته ^(١) ، ونُشرت قبل ذلك في الصحف الدورية . وقد رأيت أن أنقدها وأبين ما فيها من خطأ ، وما ينتج عنها من خطر على العربية ، وعلى صحة إخراج حروفها من أفواه أهلها إذا عملوا بهذه القرارات . وهذه نصوص ما يحتاج إلى النقد منها :

١ — يكتب العلم الإفرنجي الذي يكتب في الأصل بحروف لاطينية بحسب نطقه في اللغة الإفرنجية ومعه اللفظ الإفرنجي بحروف لاطينية بين قوسين في البحوث والكتب العلمية ، على حسب ما يقرره المجمع في شأن كتابة الأصوات اللاطينية التي لا نظير لها في العربية .

٢ — تكتب الأعلام الأخرى التي ترسم بغير الحروف اللاطينية والعربية بحسب النطق بها في لغتها الأصلية ، أي كما ينطق بها أهلها لا كما تكتب ، مع مراعاة ما يأتي من القواعد .

٧ — بعض القبائل والبلاد الإسلامية لها لغة خاصة لا يستعملونها في الكتابة ، وإنما يكتبون باللغة العربية . ولكن لهم أعلاماً بعض أصواتها لا يطابق الحروف العربية ، وقد وضعوا لها إشارات لتأدية هذا النطق ، وفي بعض الأحيان تكون هذه الإشارات متعددة للصوت الواحد ، فرأى المجمع أن يختار أحد هذه الاصطلاحات في كتابة الأعلام . وقد وافق المجمع على كتابة الحرف ” جَاف ” كافاً بثلاث نقط .

(١) الجزء الرابع سنة ١٣٥٦ (ص ١٨ — ٢١) .

٨ — الأسماء الأجنبية النصرانية الواردة في كتب التاريخ تكتب كما عربها نصارى الشرق . فمثلاً يقال بطرس في (Peter) وبقطر في (Victor) وبولص في (Paul) ويعقوب في (Jacob) وأيوب في (Job) وهكذا .
ثم فُصلت في القرارات بعض الحروف وبعض اللهجات في اللغات الأخرى، ووضعت لبعضها حروف خاصة، ووُعد بوضع حروف أخرى لبعضها .

وقبل أن أنقد هذه القواعد أنبه على خطأ عجيب وقع في القرار الثامن ، لا أدري كيف فات هؤلاء الأعلام من أئمة العربية وعلماء الإسلام بالمجمع ؟ ذلك ضربُ المثل باسمي ” يعقوب “ و ” أيوب “ للأسماء « النصرانية » التي « عربها نصارى الشرق » ! ! أفصدق هذا التمثيل في التاريخ ؟ أو يصح على ما يعرف المسلمون ؟ ! إن ” يعقوب “ و ” أيوب “ ذُكرا في القرآن علمين لنبيين كريمين ، كانا قبل المسيح عليه السلام ، وكذلك يعرفهما النصارى واليهود ، فلم يكن أسمائهما قط من « الأسماء النصرانية » ، ولم يكونا من الأسماء التي « عربها نصارى الشرق » .
فإما عربهما — وأمثالهما — عربُ الجاهلية ، إن كانت هذه الأسماء معروفةً عندهم قبل نزول القرآن ، وإما عربهما الله سبحانه في كتابه ، ونطق بهما سيد العرب ، بما أوحى الله إليه ، وأنزل عليه بلسانه العربي المبين ، ولن يمارى في هذا أحد .

والقارئ لقرارات الأعلام التي أقرها المجمع ، يرى فيها معنى واحداً يجمعها ، وروحاً واحداً يسيطر عليها : الحرص على أن ينطق أبناء العربية بالأعلام التي ينقلون إلى لغتهم بالحروف التي ينطقها بها أهلها ، وقسّر اللسان العربي على ارتضاخ كل لكنة أعجمية ، لا مثال لها في حروف العرب ، وتسجيل هذه الغرائب من الحروف ، برموز اصطلاحية تُدخل على الرسم العربي ، تزيداً في الحروف وتكثرًا . حتى إذا ماتم هذا الأمر ، وجدنا اللغة العربية ، في رسمها وكتابتها ، ونطقها ولهجاتها ، مجموعةً غريبة متنافرة ، من اللهجات الأعجمية ، والرسوم الرضوية ، ووجدنا ألسنة أبنائنا لا تقيم

حرفاً من العربية على ما نطق به العرب ، ثم أثبتته علماء التجويد في إخراج الحروف من مخارجها ، وعلى قواعد بُنيت قواعد العلوم العربية ، وبها حُفِظَ لنا كيف نُنطق بالقرآن ، وهو سياج اللغة وحامياها . وإن شئتَ أن ترى هذا الخطر مصوراً مجسماً ، مُهَدِّداً بتدمير النطق العربيّ الفصح ، فاستمع إلى قراءة شباننا في هذا العصر ، إذا ما قرؤوا كلاماً عربياً فيه أعلام أجنبية ، تسمع العجب العاجب ، حروفاً عربية غير مستقيمة ولا فصيحة ، وقواعد مهلهلة ولحناً مستفيضاً ، ثم أعلاماً أجنبية تعوجُّ بها الألسنة وتميل الأشداق ، وتؤكل فيها الحروف ، تشبهاً بأصحابها في نطقهم ، استغفر الله ، بل تقليداً لنطق لغتين اثنتين للأعلام ، ولو كانت أعلاماً صينية أو يابانية ، لا يعرفون كيف ينطقها أهلها !!

إن لغة العرب قُبِلَتْ نطقاً ، وثُقِلَتْ سماعاً ، لم يضع لها العربُ الأقدمون القواعدَ في الإعراب والتصريف علوماً مدوّنةً ، وإنما أخذت عنهم اللغة كما ينطقون ، وجاء القرآن العظيم مبنياً أعلامها ، حافظاً مكانها ، على صرّ الدهور . ثم استنبط علماء الإسلام القواعد العلمية ، في النحو والصرف والبلاغة والعروض وغيرها ، من الاستقصاء والتتبع ، وضمّ النظر إلى النظر ، والشبيه إلى الشبيه . ثم ما خرج عن النظائر ، جعلوه شاذاً أو مسموحاً . ولكنهم لم يرسّموا الحدود الدقيقة ، والقواعد الواضحة ، في التعريب ونقل الكلمات الأعجمية إلى العربية ، فيما علمنا ، أو لعل بعضهم فعل ولم يصل إلينا ، فيما فُقد من آثارهم بعوادي الزمن وأحداث الدهر ، فإذا جئنا نحن وأردنا أن نضع القواعد لهذا كما وضعوا هم لغيره ، وجب أن نرسم خطاهم ، ونَتَّبِعَ آثارهم فيما صنعوا واستنبطوا ، فاستقصينا النظائر ، وتبعنا الأمثال ، حتى نُخْرِجَ القاعدةَ الغالبة ، وما ندَّ عنها كان شاذاً أو سماعياً ، وإن شئنا وطأوعتنا القواعد قليلاً ، قَسَنَّا على الشاذِّ والسماعيِّ القليلَ النادر . وهذا شيءٌ بديهيٌّ لا يكاد أن يشك فيه عالمٌ . فإذا أردنا أن نضع قاعدة لتعريب الأعلام على مثال لغة العرب ، وجب أن نستقصي كل علم أجنبي نطق به العرب ، وماذا كان

أصله في لغة أهله ، وماذا صنع فيه العرب حين نقلوه ، لناخذ من ذلك معنى جامعاً لصنعهم ، يكون أساساً لما نضع من قاعدة أو قواعد . وأكثر الأعلام التي نقل العرب ، وأوثقها نقلاً ، ما جاء في القرآن الكريم ، من أسماء الأنبياء وغيرهم ، فلوشئنا أن نخرج منها معنى واحداً تشارك كلها فيه ، بالاستقصاء التام ، والاستيعاب الكامل ، وجدنا فيها معنى لا يخرج عنه اسم منها ، وهو " أن الأعلام الأجنبية تُنقل إلى العربية مغيرة في الحروف والأوزان ، إلى حروف العرب وحدها ، وإلى أوزان كلمهم أو ما يقاربها ، وأنها لا تنقل أبداً كما ينطقها أهلها " . فهذا الاستقصاء والاستيعاب يُخرج إذن قاعدة على النقيض من القواعد التي قررها المجمع اللغوي ، وهي قاعدة لا يُجادل فيها ، إذ هي من القواعد القطعية الثبوت ، لبنائها على الحصر الكامل ، الذي لا يشذ منه شاذة ، ولا تخرج عنه نادرة ، وهي أقوى ثبوتاً و يقيناً من كثير من قواعد النحو والتصريف ، لا يجوزُ خلافها ، ولا الخروجُ عنها . ثم للعلماء بعد ذلك أن يبنوا عليها ، وأن يستنبطوا في حدودها وعلى ضوئها ، ما يظهر لهم من القواعد . أما وضع قواعد يرفضها الاستقراء التام ، وتخرج بالعربية في نطق الحروف ورسمها عن لغة العرب فلا .

وإني لعلّ يقرن من أن المجمع اللغوي الموقر ، سيعيد النظر في هذه القرارات التي أقرّها ثم يعدلُ عنها ويرفضها ، ويضع قواعد على الأصل الصحيح السليم ؛ رجوعاً إلى الحق ، وإحساناً لسياسة اللغة ، التي ملّك القيام على سياستها وحفظها . وأتباعاً لسبيل الهدى ، إن شاء الله ^(١) .

(١) وقد كنت في قبل رددت على قرار المجمع في هذه المسئلة ، بإشارة موجزة ، في تعليقاتي على الكامل للبرد (ص ٥٦١ من طبعة مصطفى الباني الحلبي سنة ١٣٥٦) ثم وجدت للشيخ السكندري رحمه الله ما يوافق رأينا هذا ويؤيده ، في هامش كتابه المشهور (الوسيط ص ٢١٣ من طبعة دار المعارف) .
والحمد لله على التوفيق .